● أخبار قصيرة

روته: على ألمانيا زيادة إنفاقها العسكري

أكد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي مارك روته في تصريحات لصحيفة "بيلد" الألمانية ضرورة زيادة ألمانيا لإنفاقها وإنتاجها العسكري بما يتناسب مع حجم اقتصادها. وأشاد روته بالإمكانات الصناعية الألمانية قائلاً: "نظراً لما تمتلكه ألمانيا من شركات أسلحة متميزة وقدرات ابتكارية عالية، فإنه من الطبيعي أن نتوقع منها زيادة إنتاجها العسكري". وأثنى الأمين العام على الدور الألماني في دعم أوكرانيا، مشيراً إلى أن ألمانيا تعد أكبر مانح للمساعدات العسكرية لأوكرانيا في أوروبا. كما نوه بخطط برلين لنشر لواء عسكري في ليتوانيا، في إطار تعزيز الدفاع عن الجناح الشرقي للحلف.

ترامب: يجب أن تصبح كندا ولاية أميركية!

نشر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تصريحات مثيرة للجدل على منصته "تروث سوشيال" حول العلاقات الأمريكية الكندية، حيث قال يجب أن تصبح كندا الولاية الأمريكية الـ٥١. وادعى ترامب في منشوره أن الولايات المتحدة تنفق مليارات الدولارات لدعم كندا "دون سبب وجيه". وأضاف أن الولايات المتحدة تمتلك موارد كافية من الطاقة والأخشاب، وبإمكانها تصنيع سياراتها محلياً. وزعم ترامب أن كندا "لن تكون قادرة على البقاء كدولة" دون الدعم الأمريكي، مقترحاً أن انضمامها كولاية أمريكية سيوفر للكنديين "ضرائب أقل، وحماية عسكرية أفضل، وإلغاء الرسوم الجمركية".

أفغانستان تنتقد آلية توزيع "المساعدات" الأميركية

ردت وزارة الاقتصاد في حكومة طالبان على التقرير الأخير للمفتش العام الأمريكي الخاص بإعادة إعمار أفغانستان، الذي أشار إلى إنفاق الولايات المتحدة ٣,٧ مليار دولار في أفغانستان خلال السنوات الثلاث الماضية، مؤكدة أن هذه النفقات لم يكن لها تأثير كبير على الوضع الاقتصادي في أفغانستان. وأوضح البيان سبب محدودية تأثير هذه النفقات قائلاً: إن هذه الأموال تم تسليمها إلى المؤسسات الدولية، حيث استُخدم الجزء الأكبر منها لتغطية نفقاتها الخاصة، بينما تم تخصيص المتبقي كمساعدات إنسانية لقطاعات مختلفة. وشددت وزارة الاقتصاد في حكومة طالبان على أنه في الوقت نفسه، وبالإضافة إلى العقوبات المالية والاقتصادية الأمريكية، فإن الولايات المتحدة قامت بتجميد أكثر من ٩ مليارات دولار من احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية، والتي تعود ملكيتها للشعب الأفغاني، مما أثر سلباً على الاقتصاد الوطني للبلاد.

مع انضمامهما كشريكين رسميين

ما هي دوافع كازاخستان وأوزبكستان للإنضمام إلى بريكس؟

الوفاق / يشكل انضمام كازاخستان وأوزبكستان كشريكين رسميين في مجموعة بريكس منذ مطلع عام ٢٠٢٥ تحولاً جوهرياً في المشهد الاقتصادي الآسيوي والعالمي. فالدولتان تمتلكان موارد طبيعية هائلة وموقعاً استراتيجياً في قلب آسيا الوسطى، مما يمنحهما أهمية خاصة في التوازنات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية. ويأتي هذا التعاون في وقت تسعى فيه دول آسيا الوسطى إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية وتعزيز استقلالها المالي في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة.

تسعى مجموعة بريكس، كمجموعة اقتصادية ناشئة، إلى إيجاد نظام متعدد الأقطاب في الاقتصاد العالمي. وقد اكتسبت هذه المجموعة في السنوات الأخيرة نفوذاً متزايداً في الاقتصاد العالمي من خلال قبول أعضاء جدد وتعزيز هياكلها المالية والتجارية. من بين دول آسيا الوسطى، تم الاعتراف بكازاخستان وأوزبكستان كشريكين في بريكس. وقد تم قبول هاتين الدولتين رسمياً كدول شريكة في بريكس اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٥.

كازاخستان وأوزبكستان، وهما اقتصادان مهمان في آسيا الوسطى، تعززان تعاونهما مع بريكس بسبب موقعهما الجيوسياسي ومواردهما الطبيعية الغنية. ولكن ما هي أسباب رغبة هاتين الدولتين في التعاون مع بريكس، والفرص الاقتصادية الناتجة عن هذا التعاون، والتحديات المحتملة في طريق الانضمام إلى هذه المجموعة.

مجالات التعاون

كقوتين اقتصاديتين في آسيا الوسطى، اتبعت كازاخستان وأوزبكستان مسار الإصلاحات الاقتصادية وتوسيع العلاقات الدولية في العقود الأخيرة.

هاتان الدولتان، اللتان تلعبان دوراً مهماً خاصة في مجالات الطاقة والتعدين والنقل، تسعيان إلى تنويع شركائهما التجاريين وتقليل اعتمادهما على القوى الغربية. تعتبر بريكس، كمجموعة اقتصادية تركز على التعددية والتجارة بين دول الجنوب، خياراً جذاباً لهاتين الدولتين.

تتمتع كازاخستان، باقتصادها القائم على النفط والغاز وموقعها الاستراتيجي في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، وأوزبكستان، باحتياطياتها الكبيرة من اليورانيوم والذهب وموارد الطاقة، بإمكانيات كبيرة للتعاون مع بريكس.

رغبة بالإنضمام

في السنوات الأخيرة، دفعت العقوبات الغربية ضد روسيا وبعض الدول المجاورة الأخرى كازاخستان وأوزبكستان للبحث عن طرق بديلة للتجارة والاستثمار. توفر بريكس، كمجموعة من الاقتصادات الناشئة الكبرى، فرصاً جديدة لهذه الدول. ويتيح التعاون مع بريكس لكازاخستان وأوزبكستان الاستفادة من مزايا كتلة اقتصادية متنامية.

تسعى بريكس إلى تقليل هيمنة الدولار في التجارة العالمية، مما قد يساعد في إنشاء نظام مالي بديل لهذه الدول. الصين وروسيا، العضوان الرئيسيان في بريكس، هما شريكان اقتصاديان وسياسيان مهمان لكازاخستان وأوزبكستان. يمكن أن يؤدي زيادة التفاعل مع بريكس إلى تعزيز علاقات هذه الدول مع بكين وموسكو ووضعها على طريق التنمية الاقتصادية المستدامة.

فرص ومكاسب متوقعة

يمكن لكازاخستان وأوزبكستان، من خلال الاستفادة من أسواق بريكس، تعزيز صادراتهما من الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية والصناعية إلى الدول الأعضاء في بريكس، بما في ذلك الصين والهند والبرازيل.

يمكن لبريكس، من خلال "بنك التنمية الجديد" (NDB)، توفير الموارد المالية اللازمة لتطوير البنية التحتية للنقل والطاقة والتحول الرقمي في كازاخستان وأوزبكستان. يمكن أن تؤدي مشاريع مثل تطوير السكك الحديدية الدولية وخطوط أنابيب نقل الطاقة إلى تحسين موقع هذه الدول في سلسلة التوريد العالمية.

يمكن لكازاخستان، كأحد أكبر منتجي اليورانيوم وصاحبة احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، وأوزبكستان، بمواردها الواسعة من الذهب والنحاس واليورانيوم، إقامة تعاون استراتيجي مع أعضاء بريكس، وخاصة الصين والهند، في مجال توريد المواد الخام والطاقة.

يمكن أن تؤثر مشاركة كازاخستان وأوزبكستان في الهياكل الاقتصادية لبريكس على سياساتهما الاقتصادية.

تقوم بريكس بتطوير أنظمة دفع بديلة لتقليل الاعتماد على الدولار. يمكن أن يجلب هذا استقلالاً اقتصادياً أكبر لكازاخستان وأوزبكستان ويحميهما بشكل أفضل من الضغوط الاقتصادية الغربية.

تسعى بريكس، كقوة موازنة في الاقتصاد العالمي، إلى تقليل الهيمنة الغربية في التجارة والشؤون المالية العالمية. في هذا السياق، أصبحت آسيا الوسطى، بسبب موقعها الجيوسياسي، نقطة محورية لتطوير التجارة والاستثمار لبريكس.

قامت الصين، كأحد قادة بريكس، بتوسيع مشروع "الحزام والطريق" في آسيا الوسطى. يمكن لكازاخستان وأوزبكستان الاستفادة من هذا التوجه لتطوير بنيتهما التحتية في مجالي النقل والخدمات اللوجستية. يمكن أن يؤدي التعاون مع بريكس إلى مزيد من التكامل الاقتصادي في آسيا الوسطى وتقليل الاعتماد على المؤسسات المالية والاقتصادية الغربية.

تحديات محتملة

على الرغم من أن التعاون مع بريكس له العديد من المزايا، إلا أن هناك تحديات تواجه هذا المسار؛ يمكن أن يؤدي اعتماد بعض دول بريكس على المنافسة الجيوسياسية إلى تعقيد عملية التعاون الاقتصادي.

كما أن الهيكل الاقتصادي لكازاخستان وأوزبكستان لا يزال بحاجة إلى إصلاحات للتوافق مع معايير بريكس. يجب على كازاخستان وأوزبكستان تحقيق توازن استراتيجي بين الضغوط الغربية والعلاقات الاقتصادية مع الصين وروسيا والحفاظ على استقلالهما السياسي.

في حال نجاح التعاون الأولي، قد تنضم هاتان الدولتان إلى العضوية الكاملة في بريكس في المستقبل، مما قد يؤدي إلى تطورات اقتصادية مهمة للمنطقة.

يمثل تعاون كازاخستان وأوزبكستان مع بريكس نقطة تحول في مسار التنمية الاقتصادية في آسيا الوسطى. فرغم التحديات الجيوسياسية والحاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة، تمتلك الدولتان مقومات النجاح في هذا المسار من خلال مواردهما الطبيعية الغنية وموقعهما الاستراتيجي. وسيعتمد نجاح هذا التعاون على قدرتهما على تحقيق التوازن بين علاقاتهما مع القوى العالمية المختلفة، وعلى مدى تطوير أنظمتهما الاقتصادية بما يتوافق مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد.

توفر بريكس، كمجموعة من الاقتصادات الناشئة الكبرى فرصاً جديدة تتيح لكازاخستان وأوزبكستان الاستفادة من مزايا كتلة اقتصادية متنامية

معدل الوفيات في أوكرانيا يفوق المواليد بـ ٢,٨ مرة

كتبت صحيفة "إزفيستيا" الموسكوفية في تحليل لها: تظهر بيانات وزارة العدل الأوكرانية أن معدل الوفيات في البلاد خلال عام ٢٠٢٤ كان أعلى بـ ٢,٨ مرة من معدل المواليد. ووفقاً لهذه المعلومات، سُجّل في العام الماضي ٤٩٥,٠٩٠ حالة وفاة و١٧٦,٠٦٩ ولادة في البلاد، مما يعني أن نسبة الوفيات إلى المواليد بلغت ٢,٨ ضعفاً.

في عام ٢٠١٦، كان معدل الوفيات في أوكرانيا يفوق معدل المواليد بـ ١,٤٦ مرة، لكن في عام ٢٠٢١ ارتفع هذا الرقم إلى ٢,٦١ مرة. ويشير هذا الاتجاه التصاعدي في الفجوة إلى تدهور الوضع السكاني في البلاد. ويرى الخبراء أن الوضع الديموغرافي في أوكرانيا يقترب من أزمة كارثية.

في أكتوبر ٢٠٢٤، أعلنت الحكومة الأوكرانية أن عدد سكان البلاد قد ينخفض إلى ٢٥,٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥١. وكان عدد سكان أوكرانيا في الأول من يناير ٢٠٢٢ يُقدّر بنحو ٤٢ مليون نسمة، وفي يوليو ٢٠٢٤ بنحو ٣٥,٨ مليون نسمة. ووفقاً للتقرير، يعيش حوالي ٣١ مليون شخص في المناطق الخاضعة لسيطرة كييف. ومن بين أسباب انخفاض عدد السكان في أوكرانيا: الحرب، وانخفاض معدل المواليد، وارتفاع معدل الوفيات، والهجرة، وشيخوخة السكان، وعوامل أخرى.

وكان لاري جونسون، المحلل السابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، قد حذّر مؤخراً من أن الوضع السكاني في أوكرانيا يشبه ساعة رملية يملأ جزءها الأوسط الرجال والنساء من سن ١٨ إلى ٢٤ عاماً. كما أكد أن القوات المسلحة الأوكرانية تكبدت خسائر فادحة بسبب نقص القوى البشرية.

أفاد المكتب الإحصائي الأوروبي (يوروستات) أن عدد الرجال الأوكرانيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٤ عاماً والذين حصلوا على حق اللجوء في أوروبا قد تجاوز المليون شخص.

ينشر يوروستات منذ مارس ٢٠٢٢ بيانات عن عدد طلبات اللجوء المقبولة حسب الجنسية والجنس والفئات العمرية. ويشير التقرير إلى أن بعض اللاجئين المسجلين قد حُذفوا من القائمة بسبب الهجرة من الاتحاد الأوروبي، أو الحصول على الجنسية، وأسباب أخرى. ومع ذلك، حتى نهاية عام ٢٠٢٤، ظل ٩١٣ ألف رجل في سن الخدمة العسكرية في أوروبا.

كما أعلن يوروستات أنه على الرغم من القيود التي فرضتها كييف على خروج الرجال البالغين من البلاد، فإن عددهم في الاتحاد الأوروبي قد ازداد بمقدار ٣٠٠ ألف شخص مقارنة بنهاية عام ٢٠٢٢. ووفقاً لهذه البيانات، فإن نسبة الرجال الأوكرانيين بين إجمالي اللاجئين من هذا البلد في أوروبا، والبالغ عددهم ٤,٣٣ مليون شخص، في تزايد مستمر. وحتى نهاية عام ٢٠٢٤، وصلت هذه النسبة إلى ٢١,١٪، أي بزيادة ٥٪ عن ديسمبر ٢٠٢٢.